

شباكها ، حيث حاولت الاداة التملص من قدرها المحتوم ، ومحاولة التملص هذه كانت عنوان تحرك الاردن في المرحلة الماضية ، وبالمقابل فان دور الولايات المتحدة كان في تطويع ادائه تناسبا مع مصلحة التسوية . ومن هنا كان التعارض بين الاردن واميركا ومن داخل مخطط الامبريالية الواحد ، في محاولة من كل طرف لتحقيق اقصى قدر من ضمان مصالحه . وهذا هو مدخلنا لفهم التحركات الاردنية في الفترة الاخيرة ، بل منذ طرح مشروع المملكة العربية المتحدة .

وان شهدت علاقات الطرفين عمليات شدة وجذب صامته أحيانا ، وصاخبة أحيانا أخرى ، فان الامور بقيت في اطار (التحالف) الوثيق بين السيد والاداة . . . بالرغم من التعارض الذي طبع علاقتهما حيث تكمن هنا صعوبة المعادلة السياسية التي حكمت تلك العلاقة ، الاردن تتعارض مصالحه تماما مع المصالح الاميركية ، اى التسوية ، ولكن لا مستقبل له خارج دائرة السياسة الاميركية ، واميركا في المقابل مصطلحتها في هذه المرحلة في تمرير التسوية ، والتي قد تكون على حساب الاردن ولو رغما عن المصلحة الحقيقية للولايات المتحدة التي تقوم على دعم النظام الاردني القائم . ولعل هذا ما يفسر لنا التحركات الاردنية التي كانت تستهدف اثبات الوجود لاميركا بالدرجة الاولى ، ويفسر من ناحية ثانية (التآمر) الاميركي على الاردن الذي بقي محكوما بمنطق (الترويض) فقط ، ومن هنا رحلة العلاقات الاميركية الاردنية من محاولة الانفلات ، الى الترويض الى الرضوخ . ومن محاولة الاقتناع الهادئ الى التلويح بالعصا الغليظة ، من مشروع يورقبية ، الى تحريك الجيش الاردني في حركة تمرده الشهيرة .

كان مشروع المملكة العربية المتحدة محاولة مبكرة من الملك حسين للالتقاء مع مشروع الدولة الفلسطينية في منتصف الطريق بعد أن تمكن من تصفية المقاومة في الاردن وهي التي كانت تعتبر آخر العقبات امام التسوية السياسية . ومع ذلك بدأت الدعوات للدولة الفلسطينية تتصاعد . ولم يكن من الضروري ان يتقدم الملك حسين بمشروع المملكة المتحدة ، الذي يعتبر « تنازلا كبيرا » بالمقارنة مع وضعه السابق في علاقة الضفة الشرقية بالجزيرة الا أن ذلك (التنازل) من الملك يؤكد ان مشروع الدولة الفلسطينية واهمية دور الفلسطينيين في التسوية مطروح على بساط البحث بشكل جاد لدى المعنيين بموضوع التسوية وعلى رأسهم الحلفاء التقليديين للملك حسين .

ان تجسيد ذلك المشروع خلال الفترة السابقة لان حركة المقاومة الفلسطينية تمكنت من المحافظة على تماسكها السياسي رغم الضربة العسكرية الفاسية التي وجهت لها لا يلغي حقيقته كمحاولة اردنية لتطويق مشروع الدولة الفلسطينية واستيعاب بعض الحثييات التي تقف وراءها . وما كان للاردن ان يقدم على مثل ذلك التنازل لولا ادراكه ومعرفته بحقيقة موقف حلفائه الذين يعتمد عليهم في تقرير موافقته . وبعد ذلك طرح الرئيس التونسي مشروع لتشكل دولة فلسطينية من الضفتين الشرقية والغربية وكان هذا المشروع بنظر الكثيرين مجرد بالون اختبار جديد لقياس رد فعل المقاومة ونموذج آخر لمشاريع عدة سبق أن طرحت ، وكانت المقاومة هي المعنية بها ، بالدرجة الاساسية . بحيث تفتح تلك المشاريع المجال لانقسام وجهات النظر بشأنها ، وتكون مجالاً لقياس مقدار التبدلات التي طرأت على المفاهيم السياسية لحركة المقاومة تجاه المشاريع المطروحة امامها .

لقد بلغت ردة الفعل الاردني على ذلك المشروع درجة عالية من الحدة وصلت الى ان الاردن سحب سفيره من تونس . ولقد كان الملفت للانتظر ان ذلك التصريح قد أتى في وقت تزايدت به الانباء عن تفرغ كيسينجر لحل مشكلة الشرق الاوسط ، بعد ان قاربت قضية فينتام حينذاك على الانتهاء .